محليات

المالية لم تمنح مياومي المخابز التعويض المعيشي!

عماشة: تركوا العمل لكون رواتبهم أقل من الحد الأدنى للأجور

السويداء- عبير صيموعة

بيّن عضو المكتب التنفيذي في اتحاد عمال السويداء سليمان عماشة أن عمال خطوط الإنتاج في مخابز السويداء الآلية وخاصة من يعمل منهم بصفة مياوم ما زالوا محرومين من التعويض المعيشي البالغ ١١٥٠٠ ليرة سورية ليبقى الحد الأدنى للأجور عند هؤلاء العمال بعد زيادة الأجور والرواتب للعاملين بالدولة ٣٦ ألف ليرة، علماً أن الحد الأدنى للأجور بعد زيادة الرواتب أصبح ٤٧ ألف ليرة سورية، متسائلاً لماذا لم تمنح وزارة المالية هؤلاء هذا التعويض؟

موضحا أن عمال المخابز المياومين تحديداً ما زالت رواتبهم دون السقف الأدنى جراء عدم منحهم التعويض المعيشي، مشيراً إلى أن معظم هؤلاء العمال تركوا العمل نتيجة تدني الرواتب الأمر الذي ترك فراغاً كبيراً لدى مخابز السويداء الآلية، علماً أن هؤلاء العمال هم صمام أمان هذه المخابز وخاصة أن البعض منهم يعمل منذ سنوات وهم يشكلون نحو ٣٠ بالمئة من عمال المخابز في المحافظة.

وأكد عماشة طرح القضية مؤخراً أمام رئيس الوزراء خلال المؤتمر العام لاتحاد نقابات العمال، بهدف منحهم هذا التعويض الذي يعد حقاً من حقوقهم العمالية.

وشدد عماشة ضرورة زيادة قيمة بدل اللباس لعمال المخابز لعدم تناسبها مع الأثمان الفعلية للباس وخاصة أن ما يتقاضاه هؤلاء لا يتجاوز ٣٧ ألف ليرة، إضافة إلى ضرورة منحهم أيضاً وجبة غذائية ولاسيما لعمال خطوط الإنتاج لكونهم محرومين منها.

وأشار إلى وجود إحجام لدى العمال عن استلام مهمة رئيس وردية بسبب تغريم رؤساء الورديات جراء زيادة التالف الصناعي عن الحد المسموح به والبالغ ٥ بالألف إذ يصل أحياناً إلى ٧ بالألف، رغم أن هذا التالف خارج عن إرادة الفنيين ورؤساء الورديات لكون السبب الرئيسي الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي.

مدير فرع مخابز السويداء الآلية عادل علم الدين أكد لـ«الوطن» أن معظم عمال خطوط الإنتاج في المخابز الآلية هم عمال ليسوا دائمين، منوهاً بأن تدني أجورهم دفعهم لترك العمل وهذا سينعكس سلباً على واقع إنتاج الخبز في المحافظة. مشيراً إلى أن منح التعويض المعيشي على أساس راتب العمال المياومين هو مطلب محق وخاصة أن عدد هؤلاء العمال يتجاوز ٨٠ عاملاً من عدد العمال والبالغ ٣٥٠ عاملاً ومن المفترض إنصافهم وخاصة مع ساعات العمل الطويلة والجهد الكبير في العمل.

ولفت علم الدين إلى أنه تم تركيب عدادات خبز على جميع خطوط إنتاج المخابز الآلية حيث ساهمت هذه العدادات في التخفيف من الجهد الذي كان يبذله العامل في عدّ الخبز.

نعاني من تحصيل الديون وبعض مؤسسات القطاع العام غير ملتزمة بالتسديد

مدير التأمينات الاجتماعية لـ«الوطن»: الحكومة تدرس تمديد قانون إعفاء أصحاب المنشآت المتضررة من الإرهاب من الفوائد والاشتراكات

محمد منار حميجو

كشف المدير العام للمؤسسة للتأمينات الاجتماعية يحيى أحمد عن دراسة لتمديد مشروع القانون الخاص بإعفاء المدينين المتأخرين عن السداد للمؤسسة من الفوائد والاشتراكات المترتبة عليهم في مجلس الوزراء باعتبار أن المدة المحددة في القانون انتهت في نهاية العام الماضي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح أحمد أن هذا القانون في حال صدر فإنه يسمح لأصحاب المنشآت أن يتقدموا بطلبات لإيقاف منشآتهم نتيجة الأعمال الإرهابية وبالتالي تشطب اشتراكاتهم من تاريخ توقفها وخصوصاً أن هناك العديد من المناطق عادت إلى سيطرة الدولة في الفترة الأخيرة وبالتالي هناك العديد من أصحاب المنشآت المتضررة في هذه المناطق لم يستطيعوا في الفترة الماضية التواصل لإيقاف منشآتهم.

ولفت أحمد إلى موضوع ديون المؤسسة على القطاع العام والخاص والبالغ في نهاية العام الماضي ٢١٠ مليارات ليرة، مؤكداً أن هناك معاناة في تحصيل الديون لعدم التزام بعض مؤسسات الدولة بالتسديد، مضيفاً: وزارة المالية ملتزمة بالدفع شهرياً ملياري ليرة بناء على الاتفاق وتوجيهات رئيس مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

وأوضح أحمد أنه تتم مخاطبة جهات القطاع العام عبر مجلس الوزراء لتسديد الديون بينما التحصيل عن طريق الخاص يكون بالمطالبة ثم الإنذار وبعده الحجز وهذا لا يمكن أن ينطبق على مؤسسات القطاع العام، لافتاً إلى أن رئيس مجلس الوزراء أولى اهتماماً كبيراً في هذا الخصوص.

وفي موضوع آخر أوضح أحمد أن قرار مجلس الوزراء الخاص باعتبار إصابات العاملين في الدولة الملتحقين بالكتائب الطوعية أو المكلفين بالعمل لمصلحة لجان الدفاع الوطني ممن تعرضوا لإصابة أو وفاة بسبب العمليات الحربية مشمولةً بتعريف إصابة العمل، صدر بناء على اقتراح اللجنة المشكلة برئاسة مدير التأمينات الاجتماعية.

وبيّن أحمد أن هناك من العاملين في الدولة من التحق في عام ٢٠١٢ طوعياً في كتائب الدفاع لذلك كان لابد من أن يتعالج وضعهم أثناء قيامهم بواجباتهم فصدر القرار من مجلس الوزراء بتشميلهم بإصابات العمل عند تقديمهم الوثائق المطلوبة باعتبار أن إصابة العمل يجب أن تتم وهم على رأس عملهم في المؤسسة التي يعملون فيها، فكان لابد من صدور القرار.

ولفت أحمد إلى أن هناك لجاناً تقدر نسبة العجز، مؤكدا إلى أن هناك تواصلاً مع المعنيين في هذا الموضوع للبدء بترجمة هذا القرار والمعالجة، موضحاً أن الجهة التي يعمل فيها العامل الذي تعرض للإصابة تنظم بلاغاً بالإصابة بناء على كتاب ومن ثم يرسلونه لفروع المؤسسة التي بدورها تعالج الموضوع بلجان طبية ومن ثم إرساله إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية للتأشير عليه ومن صرف المستحقات لأصحاب الإصابة.

وحدد القرار الوثائق التي يجب أن يقدمها العامل منها بلاغ إصابة عمل من الجهة التي يتبع لها العامل وفق النموذج المعتمد لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إضافة لكتاب من وزارة الدفاع يثبت أن العامل المفرغ أو المكلف قائم على رأس عمله بتاريخ حدوث الإصابة أو الوفاة والعلاقة السببية بين الإصابة أو الوفاة الواردة في التقرير الطبي والعمليات الحربية وفق الأصول المعتمدة.

كما اشترط القرار تقديم العامل صورة عن قرار تفريغ أو تكليف أصولي صادر عن الوزير المختص قبل تاريخ وقوع الإصابة، إضافة لصورة مصدقة عن البطاقة الذاتية للعامل من مركز الموارد البشرية، وصورة تبين آخر وضع وظيفي له مُؤشرة من الجهاز المركزي للرقابة المالية، أما في حالة الوفاة فيُشترط تقديم بيان وفاة وبيان عائلي.

وأشار أحمد إلى أنه تمت معالجة كل الحالات التي وردت إلى المؤسسة حول صرف المعاشات للمتقاعدين سواء في المناطق الساخنة أم الآمنة، موضحاً لا يوجد متقاعد تقدم إلى المؤسسة إلا تمت معالجة وضعه رغم المعاناة وخصوصاً أن العملية ليست

وضع اللصاقة الأمنية لـ٦٠ ألف مصدقة تخرج بجامعة دمشق ولم تضبط أي حالة تزوير داخل البلاد

الشيخ لـ«الوطن»: البدء بتطبيق وثيقة بعلامات أمنية لمنع تزوير مصدقات التأجيل في جامعات القطر

فادي بك الشريف

لا يفهم لغاية تاريخه البطء والتأخر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تعميم تجربة وضع اللصاقة الأمنية على المصدقات والوثائق الدراسية إلى مختلف الجامعات السورية أسوة بنجاح التجربة في جامعة دمشق بعد ٤ سنوات من تطبيقها، هذا ما يتوضح من انعدام تزوير الوثائق بحسب ما تؤكده جامعة دمشق لصحيفة «الوطن»، متوقعة أن يتم قريباً البدء بتعميم المشروع على باقي الجامعات، علما أن الأمر درس في الوزارة التي حصلت على النماذج وجميع التفاصيل المرتبطة به.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» كشف أمين جامعة دمشق مازن الشيخ أن نحو ٦٠ ألف وثيقة دراسية وضعت لها العلامات الأمنية منذ بدء تطبيق المشروع في جامعة دمشق، علما بأنه سنويا تمنح الجامعة ١٦ ألف مصدقة جامعية تدقق بشكل كامل من اللجان الجامعية، وتوضع لها اللصاقة الأمنية.

وبين الشيخ أنه لم تضبط مطلقاً داخل القطر أي حالة تزوير للمصدقات ووثائق التخرج وكشوف العلامات الممنوحة من جامعة دمشق منذ ٤ سنوات، مؤكداً نجاح التجربة بشكل كامل.

وأشار إلى أن الحالات الواردة من خارج القطر عن طريق السفارات ترسل إلى الجامعة للتأكد من صحة المعلومات فيها ومدى مصداقيتها وعدم تزويرها، مؤكداً ضبط بضعة حالات تزوير فيها، بحيث تتم مخاطبة الجهة التي راسلت الجامعة بتفاصيل الشهادة، كما أن موضوع تعادل الشهادات يخضع للتدقيق، كما أن الشهادات الثانوية التي يسجل بموجبها الطلاب من خارج القطر تدقق بشكل كامل للتأكد من صحة المعلومات ضمن لجنة مشكلة لهذا الأمر.

مضيفاً: عندما تأتي المصدقة من الكلية نتأكد من المعلومات الواردة فيها قبل وضع العلامة الأمنية وذلك من خلال قرار التخرج المرسل إلى الجامعة (بعد التخرج مباشرة)، منوهاً بوجود إجراءات تدقيق كبيرة ما يبرر التأخر بعض الشيء في المصدقات، علما أنه على سبيل المثال وصل عدد الطلاب المتخرجين في كلية الحقوق في الفصل الواحد والدورة الإضافية العام الماضي إلى ١٠٠٠ طالب، وفي كلية الطب وصل عدد الطلاب المتخرجين إلى ٨٠٠ طالب وطالبة، وبالتالي يستغرق إنجاز المصدقات بعض الوقت

كما كشف أمين جامعة دمشق عن البدء بتطبيق مشروع اللصاقة الأمنية للشهادات الجامعية «الشهادات الكرتونية» بشكل أولي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ما يمنع تزويرها على الإطلاق، مضيفاً: عندما ينفذ النموذج القديم يتم البدء على الفور بتطبيق الجديد على كل شهادة تمنح حاليا، وعندما نرى أن هناك أي اختراق للبرنامج هناك أساليب جديدة لحماية شهاداتنا من التزوير.

في السياق كشف الشيخ عن البدء هذا العام الدراسي بمشروع تطبيق العلامات الأمنية على مصدقات التأجيل ضمن نموذج جديد لوثائق التسجيل للتأجيل في خدمة العلم، مضيفاً: لا تقبل في شعب التجنيد إلا الوثيقة ذات العلامة الأمنية، ضمن نموذج من وزارة التعليم العالي عمم على جميع الجامعات، الأمر الذي يحد من تزوير مصدقات التأجيل للخدمة الإلزامية، وخاصة أنه تم ضبط عدة حالات تزوير العام الماضي.

يشار إلى أن اللصاقة تتميز بعلامات أمنية غير قابلة للتزوير منها كتابة جامعة دمشق والجمهورية العربية السورية بطرق متعددة تبرز بشكل جمالي، وإظهار شعار جامعة دمشق بشكل كبير في مساحة اللصاقة، كما تتضمن باركوداً ثنائي الأبعاد، يتضمّن التحويل إلى الموقع الإلكتروني للتحقّق من صحة المستند، وترقيم اللصاقات بأرقام تسلسلية، بما فيه وجود ٧ علامات أمنية إضافية ذات طابع سري لا ترى بالعين المجردة.

> مشروع لوضع علامات أمنية على الشهادات الكبيرة «الكرتون» والبدء بكلية الآداب

الأحياء الشعبية في اللاذقية تشتكي سوء الخدمات

المحافظ لـ«الوطن»: نعمل على تبسيط الإجراءات.. ورئيس البلدية: الأولوية لترتيب البيت الداخلي!

اللاذقية– عبير سمير محمود

يعاني معظم سكان الأحياء الشعبية في اللاذقية من تردي الواقع الخدمي فيها بما ينعكس فعلياً على جميع مفاصل الحياة لديهم حسبما ذكر عدد منهم لـ«الوطن»، مطالبين الجهات المعنية بالالتفات جزئياً لتخديم أحيائهم «المهمّشة».

نذير، رجل ستيني من سكان حي قنينص، قال لـ«الوطن»، إنه يحفظ الحفريات الكبيرة في شوارع الحي منذ كان في المرحلة الابتدائية لتبقى على حالها حتى تاريخه، مضيفاً إن عمليات ترقيع الشوارع التي تنفذها البلدية في مداخل الحي الرئيسة لا تعرف الطريق إلى الشوارع الفرعية، وفق قوله.

من جهتها تحدثت بائعة في محل تجاري في حي الدعتور، قائلة إن تهميش الحي الذي بات مدينة من حيث التنوع السكاني والتجاري الذي يحتويه، لا يليق بما قدمه أبناؤه فداء للوطن، موضحة أن المئات من شباب الدعتور استشهدوا خلال تقديمهم واجب الدفاع عن بلدهم في الحرب ضد الإرهاب، متسائلة: هل جميع المسؤولين يقومون بواجباتهم تجاه وطنهم كما فعل فلذات أكبادنا؟.

أبو سامر – عامل – من حي الغراف بالرمل الفلسطيني، يشكو السوء الخدمي في حي لم تعرف شوارعه «الزفت» منذ عشر سنوات، مشيراً إلى أن سائقي السرافيس وسيارات الأجرة يطلبون ضعف التعرفة بسبب تعطل مركباتهم بعد عمليات الدخول والخروج إلى حينا المنسي من الجهات المعنية، مطالباً بالاهتمام بأحياء الفقراء الذين لا حول لهم ولا قوة في زمن تجار الحرب، على حد تعبيره.

ومن العوينة إلى بساتين الريحان فساحة الحمام وبسنادا وسقوبين، معظم سكان هذه الأحياء رددوا المطالب نفسها من الناحية الخدمية، سواء من ناحية تعبيد الطرقات أم إنشاء الأرصفة وترحيل القمامة، بحسب ما ذكر عدد من المواطنين، مؤكدين على الجهات المعنية تنفيذ وعودها بتعبيد الشوارع بدل ترقيعها بين الفينة والأخرى بمجبول يصبح في خبر كان عند أول هطل مطري، كما ذكروا.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم على العمل لمعالجة مشاكل الناس كافة في اللاذقية، مشيراً إلى أنه سيبدأ لقاء الأهالي في الأحياء الشعبية مطلع شهر آذار المقبل لعرض متطلباتهم والعمل على معالجتها.

وأضاف السالم: إن المحافظة تعمل على تبسيط الإجراءات وتسهيل الخدمة للمواطنين، مؤكداً العمل على إيصال الخدمات للمواطنين لاختصار الوقت من جهة، ومن جهة ثانية حفاظاً على كرامتهم وتمثلاً بانتصارات الجيش الباسل وعقيدته النضالية.

من جهته أكد رئيس مجلس مدينة اللاذقية أحمد حلاق لـ«الوطن»، البدء بجولات ميدانية للاطلاع على واقع الأحياء كافة وخاصة الشعبية، مبيناً أن العمل البلدي سيركز في الفترة المقبلة على الأمور الخدمية في المدينة.

وعن أولويات عمل المجلس الجديد، أكد حلاق أن ترتيب البيت الداخلي لمجلس المدينة سيكون الأولوية حالياً، موضحاً أن الترتيب يشمل مناحي التآلف والتكاتف بين الأعضاء لتكون الأمور جيدة بمساعدة الجميع.

وأكد حلاق أن على الجميع التأكد والالتزام بأن المرجعية الأولى والأخيرة لنا في المجلس هي القوانين.

مدير محلج الوليد: الانقطاع الكهربائي يغير في مواصفات الأقطان

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير محلج الوليد ماهر عساف لـ«الوطن» أن المحلج استلم كمية تقدر بنحو ١٥,٥ ألف طن من مادة القطن المحبوب خلال موسم ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ وحتى تاريخه، منوهاً بأن المحلج سيعمل على استجرار نحو ١٦ ألف طن من الأقطان خلال هذا الموسم، محققا نسبة زيادة بالاستجرار بلغت نحو ٢٣ بالمئة مقارنة بالعام الماضي.

وأشار إلى أن المحلج أنتج من الأقطان المحلوجة منذ بداية الموسم خلال ٣ أشهر ما يزيد عن ١١,٥ ألف بالة بكمية تقدر بنحو ٢١٠٠ طن، وأكثر من ٣٥٠٠ طن من بذور القطن الصناعي بعدد أكياس وصلت إلى ٧٧٥ كيساً، وبلغت الكمية الإجمالية للنواتج الإجمالية من (الموتس والغبرة الخشنة والغبرة الناعمة) نحو ٤٣٨ طناً، لافتاً إلى أنه تم توريد كمية ١٦٠٠ طن بالة إلى معامل الغزل والنسيج وكمية ١٦٦١ طن من بذور القطن الصناعي إلى معمل سكر حمص حتى تاريخه، على حين تم بيع كمية ٢٣٠ طناً من النواتج الثانوية إلى مربي الثروة الحيوانية بقيمة ١٥,٥ مليون ليرة سورية.

وأكد عساف أن فرع المؤسسة بحمص يعاني مشكلة الانقطاع المتكرر والمستمر للتيار الكهربائي، التي تؤثر في العملية الإنتاجية من جهة وفي تغيير مواصفات الأقطان نتيجة لطول مدة التخزين وعدم تصنيعها.

الجدير بالذكر أن المحور الشمالي لمدينة حمص يحوي ٥ شركات للقطاع العام هي معامل (المحالج والألبان والسكر والمطاحن والغزل والنسيج) وجميعها تعاني الترددية وانقطاع التيار الكهربائي عنها لساعات طويلة، وهو ما يؤثر سلباً في العملية الإنتاجية وفي معدات تلك المعامل.

المهندسون الزراعيون المتقاعدون في القنيطرة لم يحصلوا على رواتبهم منذ ٤ أشهر

دبيات: غياب في الانسجام بين المعنيين بالزراعة واستغلال المنصب لتحقيق مصالح خاصة

نقيب المهندسين الزراعيين: تعيين كل خريجي التعليم المفتوح باختصاص هندسة زراعة

القنيطرة- خالد خالد

بيّن محافظ القنيطرة همام دبيات أن الإنتاج في القطاع الزراعي في المحافظة زاد بمعدل ثلاثة أضعاف بعد تحرير المحافظة من الإرهاب، مشيراً إلى استقرار الفلاحين بأراضيهم الزراعية وتسويق إنتاجهم، مؤكداً إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

ولفت دبيات خلال مؤتمر فرع المهندسين الزراعيين في القنيطرة إلى نقاط القوة التي تتميز بها القنيطرة، ومنها البنية التحتية والخبرات الزراعية الفنية، عدا عن التشجيع للاستثمار الخاص، مشيراً إلى نقاط الضعف ومنها عدم الاستثمار الأمثل للموارد الزراعية وعدم تحول الفلاح إلى المنهجية العلمية، ناهيك عن ضعف الإمكانات المالية لإعادة تأهيل ما دمره الإرهاب من منشآت زراعية ووحدات إرشادية ومركز تربية الماعز الشامي وإنتاج الغراس في صيدا.

وأكد محافظ القنيطرة وجود خطط طموحة للنهوض بالواقع الزراعي، ويعوق تنفيذها ضعف التشاركية وغياب الانسجام والتنسيق بين المعنيين بالزراعة من جمعيات وروابط فلاحية ووحدات إرشادية وعدم العمل بعقلية منفتحة لخدمة الفلاح، واستغلال المنصب الوظيفي لتحقيق مصالح شخصية، كاشفاً عن زج أحد المسؤولين عن مركز الانطلاق بالسجن لعدم قيامه بواجبه بخدمة المواطنين، وأجابت نقيب المهندسين الزراعيين في سورية راما عزيز عن تساؤلات الأعضاء، مؤكدة أن رواتب المتقاعدين بالنقابة تبدأ من ٨٠٠٠ ليرة وهو قليل بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها النقابة بعد خروج أغلبية مشاريعها من الخدمة وعدم وجود موارد، مبينة أن الاستثمارات الجديدة انطلقت وهي بحاجة إلى وقت، فشركة نماء عادت إلى العمل وقريباً سيتم تداول أسهمها بسوق الأوراق المالية، إضافة إلى رفع قيمة اللصاقة على الأدوية الزراعية والبذور والتي سيعود ريعها للنقابة.

لافتة إلى أن النقابة خاطبت جميع فروعها لإرسال قوائم بأسماء خريجي التعليم المفتوح باختصاص هندسة زراعة وتم إرسال القوائم إلى رئاسة الوزراء، كما تم تعيين جميع الأسماء، وفي حال وجود حالات فردية ستتم معالجتها مع الجهات المعنية.

ومن أبرز هموم مهندسي القنيطرة الزراعيين عدم حصول المتقاعدين على رواتبهم منذ نحو أربعة أشهر، وعدم تشميلهم بالتأمين الصحي رغم دفعهم الرسوم المحددة، وتدني رواتب المتقاعدين والتي تصل إلى ٦٠٠٠ ليرة بعد حسم الضريبة، وضرورة تعويض المتضررين خلال الأزمة، وعدم تعيين المهندسين الزراعيين من خريجي التعليم المفتوح.